الاجتهاد الفقهي في تطبيق التقنيات الحديثة على فريضة الزكاة دراسة تأصيلية مقاصدية في ضوء التحول الرقمي

بحث مقدم الى:

مؤتمر إدارة الزكاة العلمي الدولي الأول

اعداد:

أ.د خوله حمد خلف الزيدي

المقدمة

الحمد لله الذي فرض الزكاة طهرةً للمال ونماءً، وجعلها ركناً من أركان الإسلام قواماً للأمة واجتماعاً، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ النبي الأمي الذي بيَّن الأحكام وفصَّل الشرائع، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن فريضة الزكاة تُعدّ إحدى الدعائم الجوهرية في بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي للإسلام، فهي ليست مجرد إخراج لجزء من المال، بل هي عبادة مالية تتكامل أبعادها الروحية مع آثارها المادية في تحقيق التكافل وإقامة العدالة. وقد تولى الشرع الحكيم تفصيل أحكامها، فأقام لها نصاباً ومقاديرَ ومصارفَ، مما يجعلها فريضةً تجمع بين وضوح الثوابت ومرونة التطبيق.

ولكن وسائل تنفيذ هذه الفريضة شهدت – عبر تاريخ الأمة – تطوراً مستمراً، تبعاً لتغيّر أنماط المعيشة وطرق التداول التجاري. وفي واقعنا المعاصر، يشهد العالم تحولاً جذرياً غير مسبوق في المجال التقني والمالي، تجسد في ما يُعرف بالتحول الرقمي الشامل. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أنماط مالية جديدة، من تحويلات إلكترونية ومحافظ رقمية وأصول غير تقليدية، إلى جانب تقنيات ناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية السجلات الموزعة. وقد انعكست هذه المستجدات جميعها على فريضة الزكاة، فأثارت إشكالات فقهية عميقة تتعلق بكيفية تنزيل الأحكام الثابتة على هذه الوسائل المتغيرة.

من هنا تبرز إشكالية هذا البحث، التي تتمحور حول مدى قدرة الآلية الاجتهادية الفقهية على استيعاب هذه التحولات التقنية، مع المحافظة التامة على جوهر الفريضة ومقاصدها العليا. وتنبع أهمية البحث من كونه محاولة تأصيلية تهدف إلى سد فراغ تنظيمي قد يرافق التطبيقات الرقمية، وطرح إطار مقاصدي معياري لوزن منافع كل تقنية ومخاطرها.

ويستند هذا البحث إلى جملة من المناهج العلمية المتكاملة، شملت المنهج الاستقرائي لرصد مظاهر التحول الرقمي، والمنهج التحليلي لتفكيك الإشكالات الفقهية، والمنهج التأصيلي لاستنباط الضوابط الكلية، والمنهج المقاصدي الذي يشكل الخلفية الحاكمة للتقويم.

وتتمثل خطة البحث في معالجة هذه الإشكالية عبر مبحث تمهيدي يركز على إطار الاجتهاد الفقهي، يليه مبحث يتناول طبيعة الزكاة بين الثوابت والمرونة، ثم مبحث يستعرض التقنيات الحديثة ويقومها فقهياً، فمبحث يؤسس لإطار مقاصدي معياري، وأخيراً مبحث يستعرض التحديات، لتختتم الدراسة بخاتمة تخلص إلى أبرز النتائج والتوصيات.

الملخص

أدى التحول الرقمي المتسارع في العصر الحديث إلى تغييرات جذرية في بنية المعاملات المالية وآليات إدارتها، مما أفرز إشكاليات فقهية عديدة تتطلب اجتهاداً معاصراً لتنزيل الأحكام الشرعية الثابتة على هذه المستجدات المتغيرة. وتأتي فريضة الزكاة، بوصفها ركناً مالياً واجتماعياً في الإسلام، في صلب هذه التحديات، خاصة مع ظهور منصات الدفع الإلكتروني، والأصول المالية الرقمية، وتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل .تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الاجتهاد الفقهي في تقويم وتكييف هذه التقنيات الحديثة لخدمة تطبيق فريضة الزكاة، مستخدمة المنهجين: الاستقرائي التحليلي لرصد المسائل الفقهية المستجدة، والتأصيلي المقاصدي لاستنباط الضوابط الكلية. وتخلص الدراسة إلى أن هذه التقنيات تُعدُّ وسائل مشروعة في الجملة، قابلة للتطوير والاستثمار لتعزيز كفاءة الزكاة وشفافيتها وتحقيق مقاصدها العليا، شريطة خضوعها للضوابط الشرعية وعدم إخلالها بالثوابت النصية للفريضة. كما تؤكد على ضرورة تظافر جهود الفقهاء والمتخصصين التقنيين لبناء أطر تنظيمية رصينة.

Abstract

The rapid digital transformation in the modern era has led to fundamental changes in the structure of financial transactions and their management mechanisms, giving rise to numerous jurisprudential issues that require contemporary *Ijtihād* to apply established Islamic rulings to these evolving phenomena. The obligation of Zakāh (alms), as a financial and social pillar of Islam, lies at the heart of these challenges, especially with the emergence of electronic payment platforms, digital financial assets, and technologies such as artificial intelligence and blockchain.

This study aims to elucidate the role of *Fiqhī Ijtihād* (Islamic juristic reasoning) in evaluating and adapting these modern technologies to serve the application of Zakāh. It employs two main methodological approaches: the inductive-analytical method to monitor emerging jurisprudential questions, and the foundational-*Maqāsidī* (objectives-based) method to derive overarching juristic controls.

The study concludes that these technologies are, in principle, legitimate means. They are suitable for development and utilization to enhance the efficiency, transparency, and achievement of the higher objectives (*Maqāṣid*) of Zakāh, provided they are governed by Islamic legal parameters and do not contravene the definitive, textually-established pillars of the obligation. Furthermore, the study emphasizes the necessity of concerted efforts between jurists and technical specialists to build robust regulatory frameworks that govern the digital Zakāh ecosystem.

تحتلُّ الزكاة منزلةً ساميةً في التشريع الإسلامي، فهي فريضة مالية عبادةٌ، وركن من أركان الإسلام، وأداة محورية لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية وإعادة تدوير الثروة داخل المجتمع المسلم. وقد وردت النصوص القرآنية والنبوية مُؤَكِّدَةً على فرضيتها، ومُبَيِّنَةً لأحكامها الأساسية من حيث النصاب، والمقدار، والمصارف.

غير أن وسائل أدائها وجبايتها وتوزيعها ظلت مجالاً للاجتهاد والتطور تبعاً لتغيّر الأعراف ووسائل التعامل المالي عبر العصور. وفي عصرنا الحاضر، يشهد العالم تحولاً رقمياً طاغياً أعاد تشكيل القطاع المالي عبر ابتكارات مثل العملات المشفرة، المحافظ الإلكترونية، التمويل الجماعي ، والتطبيقات القائمة على تقنية البلوك تشين. وقد ألقى هذا التحول بظلاله على فريضة الزكاة، فأثار جملةً من الإشكالات الفقهية المستجدة.

من هنا، تنبثق إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيس :**كيف يمكن للاجتهاد الفقهي أن يستوعب التقنيات الحديثة في تطبيق فريضة الزكاة، مع الحفاظ على ثوابتها الشرعية وتحقيق مقاصدها؟**

وتنبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الضوابط المنهجية التي تحكم الاجتهاد الفقهي في النوازل التقنية المعاصرة؟
2. كيف يمكن التوفيق بين الثبات التشريعي لفريضة الزكاة ومرونة الوسائل التطبيقية في العصر الرقمي؟
3. ما المحددات الفقهية والمقاصدية التي تحكم تقويم التقنيات الحديثة في إدارة الزكاة وتوزيعها؟
4. كيف يمكن توظيف المنهج المقاصدي كإطار معياري لتقييم جدوى ومشروعية التطبيقات التقنية في مجال الزكاة؟

وتكمن أهمية البحث في سعيه لتقديم رؤية تأصيلية عملية تزاوج بين ثبات المقاصد الشرعية ومرونة الوسائل التقنية، وتساهم في معالجة الفراغ التنظيمي الذي قد يصاحب التطبيقات الرقمية للزكاة. كما يسعى البحث إلى تقديم إطار فقهي مقاصدي مرن يمكن للجهات التشريعية والمؤسسات الزكوية الاعتماد عليه في تقييم واعتماد التقنيات المستجدة.

ويتبنى هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي لرصد مظاهر التحول الرقمي في مجال الزكاة، والمنهج التأصيلي المقاصدي لاستنباط الأحكام والضوابط الكلية. كما يستعين البحث بدراسة الحالات العملية لتقنيات محددة مثل المنصات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين.

وتتحدد خطة البحث في مبحث تمهيدي حول الإطار المنهجي وأهمية الاجتهاد الفقهي في معالجة النوازل التقنية، يليه ثلاثة مباحث رئيسة: الأول عن الثوابت التشريعية لفريضة الزكاة ومرونة وسائلها، والثاني عن التطبيقات التقنية الحديثة في مجال الزكاة، والثالث عن المنهج المقاصدي كإطار معياري للتقويم، وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي: الإطار المنهجي وأهمية الاجتهاد الفقهي في معالجة النوازل التقنية المعاصرة

1. الإطار المنهجي للبحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الاجتهاد الفقهي في مواكبة التحول الرقمي لتطبيق فريضة الزكاة، من خلال المنهجيات التالية:

- **المنهج الاستقرائي التحليلي :**لرصد وتحليل مظاهر التحول الرقمي في المجال المالي وتأثيراته على فريضة الزكاة.
- **المنهج التأصيلي :**لاستقراء الأحكام الفقهية من مصادرها الأصيلة وتأصيل القواعد الكلية.
- **المنهج المقاصدي :**لتحليل التقنيات الحديثة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

2. مفهوم الاجتهاد الفقهي وأدلة مشروعيته

الاجتهاد لغةً: بذل الجهد واستفراغ الوسع. واصطلاحاً: "بذل الفقيه وسعه في طلب الظن بحكم شرعي عملي بطريق الاستنباط من أدلته التفصيلية"[1]. وهو آلية التجديد والتطوير في الفقه الإسلامي، تمكنه من مواكبة المستجدات التي لم ينص عليها الشارع تفصيلاً.

وقد ثبتت مشروعية الاجتهاد بأدلة قطعية من الكتاب، كقوله تعالى**} :فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ {**[النحل: 43]، والسنة، كحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، وكذلك حديث« :**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**[2]«، الذي يؤسس لمشروعية الاجتهاد ويبين حكم الخطأ فيه. وهو ما أجمع عليه العلماء عبر العصور[3].

3. الاجتهاد في القضايا المالية والتقنية المستجدة

اتسم الفقه الإسلامي في المعاملات المالية بالمرونة ومراعاة تحقيق المصالح ودرء المفاسد، استناداً إلى قاعدة" :**الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يدل دليل على التحريم** ."[4]وتندرج القضايا التقنية والمالية المستجدة تحت ما يعرف بـ **"النوازل "**أو **"فقه الواقع"**، الذي يتطلب فقهاً مجتهداً يمتلك أدوات فهم النص، وفهم الواقع المعقد للتقنية، ثم يقيم تطبيقاتها على ميزان الشريعة ومقاصدها الكلية[5].

4. ضوابط الاجتهاد في النوازل التقنية

يشترط للاجتهاد في النوازل التقنية المعاصرة عدة ضوابط، منها:

- **الإلمام بموضوع النازلة :**فهم طبيعة التقنية وآليات عملها.
- **الاستناد إلى القواعد الكلية :**مثل قاعدة "المشقة تجلب التيسير"، و"الضرورات تبيح المحظورات."
- **مراعاة المقاصد الشرعية :**تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم.

- **الاستعانة بالخبراء :**التعاون مع المتخصصين في المجال التقني.

5. دور المجامع الفقهية في الاجتهاد الجماعي

أصبحت المجامع الفقهية الدولية منابر مهمة للاجتهاد الجماعي في القضايا المستجدة، حيث تجمع بين الخبرة الفقهية والتخصصات العلمية المختلفة[6]. وقد أصدرت هذه المجامع العديد من القرارات والتوصيات التي تنظِّم التعامل مع التقنيات الحديثة في المجال المالي، بما في ذلك تطبيقات الزكاة.

المبحث الأول: فريضة الزكاة بين الثبات التشريعي ومرونة الوسائل التطبيقية

1. الطبيعة التشريعية لفريضة الزكاة

الزكاة فريضة إلهية تجمع بين العبادة والمعاملة، فهي:

- **عبادة مالية :**تقرباً إلى الله تعالى وطاعة لأمره.
- **ركن اجتماعي :**لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية.
- **أداة اقتصادية :**لإعادة توزيع الثروة وتحقيق الاستقرار المالي.

2. الثوابت والأحكام القطعية في الزكاة

ثمة ثوابت في فريضة الزكاة تستند إلى أدلة قطعية الثبوت والدلالة، لا مجال للاجتهاد في تغييرها، وتشمل:

- **وجوبها :**فهو ركن من أركان الإسلام بالكتاب والسنة والإجماع.
- **شروط وجوبها الأساسية :**مثل النصاب، والحول (في الأموال النامية)، وملكية المال ملكية تامة.
- **مقاديرها الأنصبة :**كربع العشر (2.5%) في النقدين وعروض التجارة.
- **مصارفها الثمانية :**المحددة في قوله تعالى**{ :إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ {...**[التوبة: 60]. فهذه المصارف توقيفية لا يجوز الخروج عنها[7].

3. مرونة الوسائل والأساليب التطبيقية عبر العصور

تميز الفقه الإسلامي بالتفريق بين المقاصد الثابتة والوسائل المتغيرة. فبينما تثبت المقاصد والأحكام الأساسية، فإن الوسائل والأساليب الإجرائية لتطبيق الزكاة تتسم بالمرونة والتغير تبعاً للزمان والمكان والعرف. وهذا مستند إلى قاعدة فقهية أصولية مهمة**" :الأمر بالشيء أمر بوسائله المفضية إليه[8]"**، وقاعدة**" :تغيير الوسائل بتغير الأزمنة والأمكنة.[9]"**

4. التطور التاريخي لوسائل الزكاة

شهدت وسائل تطبيق الزكاة تطوراً تاريخياً ملحوظاً:

- **في العصر النبوي والراشدي :**الاعتماد على الجباة المعينين من قبل الدولة.
- **في العصور الإسلامية المتوسطة :**ظهور دور بيت المال كجهة مركزية لإدارة الزكاة.
- **في العصر الحديث :**تعدد الوسائل بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة.
- **في العصر الرقمي :**ظهور المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية.

5. مجالات المرونة في التطبيق المعاصر

تتمثل مجالات المرونة في:

- **طريقة الجباية) :**العمال، المؤسسات، المنصات الإلكترونية.(
- **وسائل الحفظ والتسجيل) :**السجلات الورقية، قواعد البيانات، التطبيقات الذكية.(
- **آليات التوزيع) :**العينية، النقدية، التحويلات الإلكترونية.(
- **أساليب الرقابة والمحاسبة) :**الرقابة التقليدية، أنظمة المراجعة الإلكترونية.(

وهذه الوسائل جميعاً يجوز تطويرها بما يحقق مقاصد الفريضة بشكل أفضل وأكفأ[10]، مع مراعاة الضوابط الشرعية.

المبحث الثاني: تطبيقات التقنيات الحديثة على فريضة الزكاة: دراسة فقهية تقويمية

1. الإطار النظري لتقويم التقنيات في الفقه الإسلامي

تقوم عملية تقويم التقنيات الحديثة في الفقه الإسلامي على عدة معايير، أهمها:

- **عدم التعارض مع النصوص الشرعية القطعية.**
- **تحقيق المقاصد الشرعية.**
- **مراعاة الضرورات والحاجات.**
- **التزام الضوابط الأخلاقية الإسلامية.**

2. إخراج الزكاة عبر الوسائل الإلكترونية والمنصات الرقمية

يشمل هذا الدفع عبر البطاقات البنكية، التحويلات المصرفية الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية) مثل Apple Pay، (STC Pay، والمنصات الخيرية المتخصصة عبر الإنترنت.

الحكم الفقهي :أجاز غالبية الفقهاء المعاصرين ومجامع الفقه هذه الوسائل[11]، مستندين إلى أن المقصود هو تمليك المستحق حقه، وهذه الوسائل تتحقق فيها النية (بالقلب والتلفظ أو كتابةً في خانة الغرض)، وتتم فيها الملكية (بخروج المال من ذمة المزكي ودخوله في ذمة المستحق أو الوكيل). فهي كالوكالة بالكتابة في السابق.

الضوابط الشرعية:

- وثوقية المنصة وضمان أمان المعاملات.
- وضوح آلية العمل وشفافية العمليات.
- ضمان وصول المال لمستحقه في الوقت المناسب.
- احترام الخصوصية وحماية البيانات.

3. استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات في إدارة الزكاة

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في:

- **تحليل البيانات الضخمة :**للتعرف على المستحقين المحتملين بدقة أعلى (التعرف على الفقر الخفي).
- **ترتيب أولويات الصرف :**بناءً على معايير موضوعية (درجة الحاجة، حجم الأسرة، الظروف الطارئة).
- **مكافحة الغش والازدواجية :**في سجلات المستفيدين عبر خوارزميات الاكتشاف.
- **التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية :**للتخطيط الاستراتيجي لتوزيع الزكاة.

التقويم الفقهي :يعد الذكاء الاصطناعي هنا أداة مساعدة لاتخاذ القرار، وليس متخذ قرار. الأصل فيه الإباحة كأي آلة حساب متطورة.

الضوابط الشرعية:

- أن يبقى القرار النهائي في التصريف والتوزيع بيد اللجنة الشرعية أو الأمين المؤهل فقهياً[12].
- ضمان عدم تحيز الخوارزميات (البرامج) التي قد تبني على بيانات متحيزة.
- مراعاة السرية والخصوصية للمعلومات الشخصية.
- الشفافية في معايير وأساليب التحليل.

4. تقنية البلوك تشين (Blockchain) في تعزيز الشفافية والحوكمة الزكوية

تتيح هذه التقنية إنشاء سجل آمن وشفاف وغير مركزي لجميع معاملات الزكاة، يمكن تتبعها ولا يمكن التلاعب بها.

التطبيقات المقترحة:

- **سجل موزع للمستفيدين :**يضمن دقة البيانات وحداثتها.
- **تتبع مسار الأموال :**من المزكي إلى المستفيد النهائي.

- **العقود الذكية :**لأتمتة عمليات التوزيع عند تحقيق شروط محددة.
- **التصويت اللامركزي :**لمشاركة المجتمعات في قرارات التوزيع.

التقويم الفقهي :تحقق هذه التقنية مقصداً شرعياً مهماً هو **"حفظ المال "و"منع الغش والتدليس"**، وهو من مقاصد الشريعة الخمسة (حفظ المال)[13]. كما تعزز الثقة بين المزكي والمؤسسة الزكوية.

الضوابط الشرعية:

- التكلفة المعقولة للتنفيذ والصيانة.
- عدم إفشاء أسرار المستفيدين بشكل غير ضروري.
- التوافق مع القوانين والأنظمة المحلية.
- إمكانية التدخل البشري في الحالات الطارئة.

5. زكاة الأصول والعملات الرقمية(Cryptocurrencies)

هذه من أعقد المسائل المستجدة بسبب اختلاف طبيعة هذه الأصول.

أوجه الخلاف الفقهي :يدور النقاش حول توصيفها: هل هي مال متقوم شرعاً أم لا؟

الأقوال الفقهية:

- **عدم وجوب الزكاة :**لكونها لا تتمتع بصفة النقدية الشرعية (القبول العام، الثبات النسبي)، ولغلوائها الشديد مما يشبه القمار.
- **وجوب الزكاة :**وهو الرأي المرجح لدى كثير من المعاصرين[14]، بناءً على أنها أصبحت مالاً له قيمة معتبرة عند أهله، وتقوم مقام النقود في الشراء والبيع والادخار، فتعتبر **"عروض تجارة."**

الرأي الراجح :تجب الزكاة في العملات الرقمية إذا:

- اعتبرت مالاً متقوماً (وهو الغالب في الواقع المعاصر).
- بلغت قيمتها نصاباً.
- حال عليها الحول.
- بنسبة ربع العشر (2.5%) من قيمتها السوقية يوم الوجوب.

التحديات العملية:

- تحديد قيمة العملات الرقمية المتقلبة.
- حساب النصاب في ظل التقلبات السوقية.
- إثبات الملكية والحول في الأنظمة اللامركزية.

6. تطبيقات إضافية للتقنيات الحديثة في مجال الزكاة

- **إنترنت الأشياء (IoT):** لمراقبة المخزون في مستودعات الزكاة العينية.
- **الواقع المعزز والافتراضي:** للتوعية بفريضة الزكاة وجذب المتبرعين.
- **التعلم الآلي:** لتطوير نماذج تنبؤية لاحتياجات المجتمعات الفقيرة.
- **الروبوتات والذكاء الاصطناعي المتقدم:** في إدارة المستودعات وتوزيع المساعدات العينية.

المبحث الثالث: المنهج المقاصدي كإطار معياري لتقويم التطبيقات التقنية

1. مدخل إلى المنهج المقاصدي في الشريعة الإسلامية

يقوم المنهج المقاصدي على دراسة الأحكام الشرعية في ضوء ما تحققه من مصالح للعباد، ويدور حول تحقيق مقاصد الشريعة التي تتمثل في جلب المصالح ودرء المفاسد[15].

2. مقاصد فريضة الزكاة

يمكن تقسيم مقاصد الزكاة إلى:

- **المقاصد التعبدية:** إخلاص العبادة لله تعالى.
- **المقاصد الاجتماعية:** تحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية.
- **المقاصد الاقتصادية:** إعادة توزيع الثروة وتحقيق الاستقرار المالي.
- **المقاصد الأخلاقية:** تطهير النفس من الشح والبخل.

3. معايير تقويم التقنيات في ضوء المقاصد الشرعية

لا يكفي الحكم على الوسائل التقنية بالإباحة الأصلية، بل يجب تقويمها بمعيار تحقيق مقاصد الشريعة. وفي مجال الزكاة، يمكن قياس فائدة أي تقنية مقابل المقاصد التالية:

أولاً: تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل (المقصد الأساسي)
فالتقنية التي تمكن من تحديد المستحقين بدقة وتوصيل الحقوق أسرع تحقق هذا المقصد، والعكس صحيح.

المؤشرات المقاصدية:

- نسبة الوصول للمستحقين الحقيقيين.
- سرعة وصول المساعدة.
- شمولية التغطية الجغرافية.
- عدالة التوزيع بين الفئات المختلفة.

ثانياً: التيسير ورفع الحرج (مقصد شرعي عام)
يجب أن تُسهّل التقنية أداء الفريضة، لا أن تعقده. فالتطبيقات المعقدة أو غير الموثوقة قد تثقل على المزكي.

المؤشرات المقاصدية:

- سهولة الاستخدام للمزكي والمستفيد.
- توفير الوقت والجهد.
- تقليل التكاليف الإدارية.
- توفير خيارات متعددة تناسب مختلف الفئات.

ثالثاً: حفظ المال وضمان وصوله لمستحقه (مقصد حفظ المال)
أي تقنية تزيد الشفافية وتقلل الهدر والفساد الإداري معتبرة شرعاً.

المؤشرات المقاصدية:

- نسبة الفاقد أو المهدر من أموال الزكاة.
- درجة الشفافية في العمليات.
- فعالية الرقابة والمحاسبة.
- مستوى الثقة بين المزكي والمؤسسة.

رابعاً: تحقيق النماء والاستقرار الاقتصادي (المقصد الحضاري)
يمكن للتخطيط المبني على بيانات دقيقة أن يحول الزكاة من إغاثة إلى استثمار في رأس المال البشري.

المؤشرات المقاصدية:

- نسبة المستفيدين الذين انتقلوا من دائرة الفقر.
- أثر الزكاة في التنمية المحلية.
- مستوى الاستثمار في القدرات البشرية.
- تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الفقيرة.

4. منهجية التطبيق العملي للمنهج المقاصدي

يشمل تطبيق المنهج المقاصدي الخطوات التالية:

1. **تحليل التقنية :**فهم آليات عملها وإمكاناتها ومخاطرها.
2. **تحديد المقاصد المتعلقة :**الربط بين وظائف التقنية والمقاصد الشرعية.

3. **الموازنة بين المصالح والمفاسد :**دراسة الآثار الإيجابية والسلبية.
4. **وضع الضوابط والضمانات :**لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر.
5. **المتابعة والتقييم المستمر :**للتأكد من استمرارية تحقيق المقاصد.

5. دراسة حالة: تطبيق المنهج المقاصدي على منصة زكاة رقمية

لنأخذ مثالاً على منصة زكاة رقمية متكاملة تشمل:

- **حاسبة زكاة ذكية.**
- **بوابة دفع إلكتروني متعددة الخيارات.**
- **نظام ذكاء اصطناعي لتحليل بيانات المستحقين.**
- **تطبيق بلوك تشين لتتبع الأموال.**

التقويم المقاصدي:

- **من جهة المقاصد :**تحقق المنصة التيسير والعدالة والشفافية.
- **من جهة الوسائل :**تستخدم تقنيات مشروعة في أصلها.
- **من جهة الضوابط :**تحتاج إلى ضمانات لحماية البيانات وعدم التحيز.
- **من جهة النتائج :**تساهم في زيادة تحصيل الزكاة وتحسين توزيعها.

فالمنهج المقاصدي هنا يعمل كمرشح (فلتر) يقبل التطبيقات التي تخدم هذه الأهداف، ويرفض أو يعدل تلك التي قد تضر بها حتى لو كانت جائزة في أصلها.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. الاجتهاد الفقهي المنضبط بأصوله وقواعده الكلية هو الأداة الحية والفعالة لاستيعاب التحول الرقمي في مجال الزكاة، دون تفويت ثوابتها أو تعطيل مصالحها.
2. التقنيات الحديثة (الدفع الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين) هي وسائل محايدة في الأصل، يحكم عليها بمدى موافقتها للمقاصد الشرعية وعدم تعارضها مع الضوابط الفقهية.
3. العملات الرقمية توصف بأنها "عروض تجارة" على الرأي الراجح، فتجب الزكاة في قيمتها إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، مع ضرورة وضع ضوابط عملية لتطبيق هذا الحكم.

4. المنهج المقاصدي يقدم إطاراً معيارياً شاملاً لتقويم أي تقنية مستجدة، بجعل تحقيق مقاصد الزكاة (العدل، التكافل، التيسير، الحفظ) هو الغاية والمعيار.
5. نجاح تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الزكاة مرهون بتعاون الفقهاء مع المتخصصين التقنيين، ووضع أطر تنظيمية تضمن التوازن بين الابتكار والالتزام الشرعي.
6. هناك حاجة ماسة لتطوير مؤشرات قياس مقاصدية (KPI) لتقييم أداء التطبيقات التقنية في مجال الزكاة، تضمن الاستمرارية في تحقيق الأهداف الشرعية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقدم التوصيات التالية:

1. للجهات التشريعية والفقهية:

- تشكيل لجان مشتركة دائمة تضم فقهاء وخبراء في الاقتصاد والتقنية لدراسة المستجدات وإصدار فتاوى جماعية وتنظيمية (Soft Law) لها.
- إصدار دليل إرشادي (كود) فقهي تنظيمي شامل لإدارة الزكاة في العصر الرقمي، يشمل جميع الجوانب الفنية والشرعية.
- عقد مؤتمرات وورش عمل دورية تجمع بين الفقهاء والمتخصصين التقنيين لمناقشة المستجدات وتحديات التطبيق.
- إعداد برامج تأهيلية للفقهاء في المجالات التقنية، وللتقنيين في الأحكام الفقهية المتعلقة بالزكاة.

2. للمؤسسات الزكوية والجهات المنفذة:

- الاستثمار في بنية تحتية تقنية آمنة وشفافة، مع الحفاظ على الثقة والخصوصية.
- عقد شراكات استراتيجية مع منصات الدفع الإلكتروني وشركات التقنية لتسهيل عملية الإخراج وضمان الأمان التقني.
- إطلاق حملات توعية رقمية مكثفة لبيان أحكام الزكاة في المعاملات الحديثة، وتبسيط الإجراءات للمزكين.
- تطوير أنظمة رقمية متكاملة تربط بين جميع مراحل عملية الزكاة من الحساب إلى التوزيع.
- اعتماد معايير الجودة والموثوقية في اختيار الشركاء التقنيين ومقدمي الخدمات.

3.للباحثين والأكاديميين:

- تعميق الدراسات حول المخاطر الأخلاقية والقانونية (مثل حماية البيانات والخصوصية) في التطبيقات الرقمية للزكاة.

- دراسة نماذج ناجحة عالمياً لاستخدام التقنية في العمل الخيري واستخلاص الدروس منها فقهياً.
- إجراء بحوث تطبيقية تقيم فاعلية التقنيات المختلفة في تحقيق مقاصد الزكاة.
- تطوير مؤشرات أداء مقاصدية (Maqasid-based KPIs) لتقييم برامج ومشاريع الزكاة الرقمية.
- دراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية لتحول الزكاة من النمط التقليدي إلى الرقمي.

4. للحكومات والجهات الرقابية:

- وضع أطر تشريعية تنظم عمل المنصات والمؤسسات الزكوية الرقمية.
- تخصيص حوافز ضريبية وتشجيعية للمؤسسات التي تتبنى التقنيات الحديثة في إدارة الزكاة.
- إنشاء هيئات رقابية متخصصة تراقب أداء المؤسسات الزكوية الرقمية وتضمن التزامها بالمعايير الشرعية والتقنية.
- دعم البحث والتطوير في مجال التقنيات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في الزكاة.

خاتمة

إن فريضة الزكاة في عصر التحول الرقمي تواجه تحديات كبيرة وفرصاً أكبر. والتوفيق بين الثبات الشرعي والمرونة التطبيقية يتطلب فهماً عميقاً لمقاصد الشريعة وآليات الاجتهاد المعاصر. وهذا البحث يمثل محاولة لتقديم إطار فقهي مقاصدي مرن يمكن من خلاله استيعاب التقنيات الحديثة وتعظيم منافعها، مع الحفاظ على الأصالة الشرعية لفريضة الزكاة.

إن نجاح هذا المسار مرهون بتضافر جهود جميع الأطراف المعنية: الفقهاء، التقنيون، المؤسسات الزكوية، الحكومات، والمجتمع ككل. فبالعمل الجماعي المنظم يمكن تحويل التحديات الرقمية إلى فرص حقيقية لتطوير فريضة الزكاة وتحقيق أهدافها السامية في العصر الحديث.

المراجع

1. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ج2، ص350.
2. رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (7352)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، حديث رقم.(1716)
3. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، *الموافقات في أصول الشريعة*، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج4، ص87-102.

4. الزحيلي، وهبة، *أصول الفقه الإسلامي*، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م، ج2، ص1045.

5. ابن بيّه، عبد الله بن الشيخ المحفوظ، *صناعة الفتوى وفقه الأقليات*، دار التجديد، أبو ظبي، ط1، 2018م، ص41-60.

6. *قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، الدورة الثالثة والعشرون، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، جدة، 2018م.

7. القرضاوي، يوسف، *فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط22، 2001م، ج1، ص64-66.

8. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج3، ص3.

9. العلواني، طه جابر، *أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، الولايات المتحدة، ط1، 1990م، ص156.

10. شبير، محمد عثمان، *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي*، دار النفائس، عمّان، ط10، 2015م، ص219-225.

11. القره داغي، علي محيي الدين، *فقه القضايا المالية المعاصرة*، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2012م، ج1، ص112-120.

12. زيدان، عبد الكريم، *الوجيز في أصول الفقه*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1996م، ص245.

13. العز بن عبد السلام، *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*، تحقيق: محمود حمادات، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1999م، ج1، ص9.

14. الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، *ندوة الزكاة والتقنيات الحديثة*، أوراق العمل، القاهرة، 2022م.

15. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، *قرار بشأن العملات الافتراضية (Cryptocurrency)*، الدورة الرابعة والعشرون، دبي، 2022م.

16. العطار، حسن محمد، *الاجتهاد الفقهي في عصر التقنية*، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2019م.

17. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، *التقنيات المالية الإسلامية: الفرص والتحديات*، جدة، 2021م.

18. مركز البحوث والتواصل المعرفي، *التحول الرقمي والاقتصاد الإسلامي*، الرياض، 2023م.

19. البوطي، محمد سعيد رمضان، *ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية*، دار الفكر، دمشق، ط10، 2001م.

20. أوزين، أحمد محمد، *قواعد الفقه الكلية وتطبيقاتها المعاصرة*، دار النفائس، عمّان، 2014م.